

البحث العلمي

في عالمتا العربي بين تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل

أ.د/ محمود السيد مراد

بات من الضروري في ظل ما يشهده العالم اليوم من ثورة هائلة في الاتصالات، وتدفق هادر للمعلومات، وتكتلات اقتصادية وسياسية عملاقة هنا وهناك، وتريص ماطر من الدول القوية باقتصاديات وثروات الدول النامية بدعوى العولمة، بات من الضروري أن يتجه البحث العلمي في عالمتا العربي نحو التنافسية العلمية العالمية واقتصاديات المعرفة، وأن يتحول من بحث علمي خدمي مستهلك لأفكار وابتكارات الغير، إلي بحث علمي إنتاجي مبتكر يدر دخلاً قومياً لأمتة.

الواقع أن من يقوم باستعراض سريع للمشهد العالمي الراهن يكتشف أن الصراعات المستقبلية بين الدول، بل والحروب القادمة لن تنشأ إلا لأجل السيطرة على المعلومات والابتكارات، لأن من يملك العلم والمعلومات - في المستقبل - سوف يتسيد المشهد في العالم أجمع. ولعل أوضح دليل على هذا التوجه العالمي القادم ما نشاهده يحدث من حولنا من فترة ليست بالقريبة، واعنى به ذلك الاستنزاف المستهدف والماطر للعقول المبدعة من دول العالم النامي لصالح الدول المتقدمة، وكذلك أيضاً ما نشاهده من اعتماد اقتصاد دول بعينها اعتماداً كاملاً على استثمار الأفكار والمعلومات فيما بات يعرف باسم اقتصاديات المعرفة.

أضحى من الضروري في عالمتا العربي أن تتحول كل مدارسنا وجامعتنا ومؤسساتنا التعليمية والبحثية التقليدية إلي مدارس وجامعات ومؤسسات ذكية قادرة على استيعاب ثورة المعلومات العالمية المذهلة، وعلى تطبيق أساليب التكنولوجيا الحديثة، وعلى إنتاج بحث علمي تنافسي عالمي. وذلك من خلال اعتماد أسلوب التعليم الذكي القائم كلية على طريقة التعلم الذاتي، والتعلم البنوي، والتعلم التفاعلي وتشجيع الابتكارية. إنه لكي نصل حقا إلي مرحلة التنافسية العلمية العالمية، ونغدو أعضاء في نادي اقتصاد المعرفة علينا أن نواجه بشجاعة وصراحة كل التحديات التي تعوق مؤسسات البحث العلمي عندنا اليوم. علينا أن نتوقف عن خداع أنفسنا ونعترف بتواضع البحث العلمي في بلادنا مقارنة بالعديد من الدول، ونأخذ من هذا الاعتراف انطلاقة قوية نحو المستقبل.

فإذا كان - وفقاً لتقرير البحث العلمي الصادر عن منظمة اليونسكو¹ - يقابل كل مليون عربي ٣١٨ باحثاً في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلي ٤٥٠٠ باحثاً لكل مليون، وفي الكيان الصهيوني يصل إلي ٥٠٠٠ باحثاً لكل مليون، وإذا كانت تكلفة الباحث الواحد في إسرائيل تبلغ أربعة أضعاف تكلفة الباحث العربي السنوية رغم أن الناتج القومي العربي يبلغ ١١ ضعفاً للناتج القومي للكيان الصهيوني، وإذا كانت إسرائيل تنفق على البحث العلمي ٤,٧% من الناتج القومي وهو ضعف ما تنفقه عليه كل الدول العربية

¹ - UNESCO SCIENCE REPORT 2010, <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf>.

مجتمعة، فإن هذا بقدر ما يزعجنا على مستقبل البحث العلمي العربي بقدر ما يوقظ فينا الهمم ويشد العزائم لنهب من رقادنا هذا ونأخذ بأسباب النهضة العلمية في أسرع وقت ممكن حتى لا نقبع في ذيل قائمة الأمم. علينا أن نعترف بأن الإنفاق على البحث العلمي لدينا غاية في التواضع، وأن العلاقة بين قطاع الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية والغير جامعية من جهة أخرى علاقة هزيلة أو معدومة. علينا أن نعترف بأن الأساتذة والباحثين لدينا لا يهتموا بإجراء الأبحاث إلا بهدف الحصول على الترقيات الأكاديمية التي لا علاقة لها أصلاً بأسواق العمل. علينا أن نقر بأننا نفتقر إلي وجود سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل. علينا أن نعترف بضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية. أن نقر بأننا لم نعرف بعد ما يسمى صناعة المعلومات، ولا توجد لدينا شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية. أن نعترف بعدم انتشار ثقافة أهمية وضرورة المراكز البحثية والعلمية بين شعوبنا ومجتمعاتنا. علينا أن نقر بأن تواضع مستوى الإنفاق على البحث العلمي لدينا قاد إلي هروب العقول والكفاءات العربية إلي الدول المتقدمة. علينا أن نعترف بأنه ليست لدينا وسائل مناسبة أو متوفرة تيسر نشر النتائج التي يتوصل إليها العلماء، أو تسجيل براءات الاختراع. ليس لدينا آليات تنسيق وتعاون بين رجال المال والأعمال والقطاع الخاص وبين مراكز البحث العلمي والتطوير. لا يوجد لدينا صناديق متخصصة حكومية أو أهلية لتمويل الأبحاث ولا لتطوير المؤسسات، لا يوجد لدينا تمويل خاص من القطاع الأهلي للمشاريع البحثية العلمية، لا يوجد تدريب مستمر سواء على الأجهزة الحديثة، أو المعلومات العلمية الجديدة من أجل رفع الكفاءة البحثية، و أنه توجد لدينا فقط بيروقراطية ومشكلات إدارية وتنظيمية تعوق مسيرة البحث العلمي، إن لم نقل توقفها.

إننا لكي ننافس الأمم علمياً ونستشرف المستقبل علينا أن نضع حداً فورياً لكل هذه المعوقات ، وأن نقهر بإرادة من حديد كل هذه التحديات. يجب علينا امتلاك استراتيجية واضحة المعالم عن البحث العلمي، وأن تخصص الدول العربية نسبة معقولة من دخلها الوطني للإنفاق في مجالات البحث العلمي، وأن يكون الإنفاق موجهاً بشكل خاص إلي البحوث التطبيقية والإنتاجية، وأن نوجد آليات تنسيق وتعاون مثمر بين رجال المال والأعمال والقطاع الخاص من جهة، ومراكز البحث العلمي والتطوير من جهة أخرى، وأن نتحرر من المركزية في اتخاذ القرارات التي تمس البحث العلمي، وأن نقدم شتى التسهيلات من أجل نشر البحوث العلمية وتسجيل براءات الاختراع. هذا إن أردنا النهوض من رقدتنا العلمية ، وإلا فلا لوم يقع في تقصيرنا هذا نحو أمتنا ونحو الأجيال الصاعدة سوى على أنفسنا .